مكتب تطوير المشاريع
Project Development Office
Development - Negotiation - Growth - Optimization

IWBI

IWBI مؤشر الرفاه العراقي
Iraqi Well-Being Index

العدالة وسيادة القانون
Justice and Rule of Law

32%

Project Development Office

dngo.org @pdo2035 info@dngo.org +964-7840222307

المقدمة

يمر العراق في منتصف العقد الحالي بمنعطف حرج يتطلب إعادة تعريف مفهوم الرفاه الوطني بعيداً عن الاعتماد التقليدي على ريع النفط أو مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي المعزولة. يقدم هذا التقرير، الذي أعد بصيغة بحثية متخصصة في السياسات العامة، تصميماً هيكلياً مؤشر الرفاه العراقي – محور العدالة وسيادة القانون IWBI - Justice and Rule of Law.

ينطلق هذا المؤشر من فرضية أساسية مفادها أن العدالة ليست مجرد مرفق خدمي، بل هي أصل اقتصادي واجتماعي ضامن للاستقرار، وأن غياب اليقين القانوني يشكل الضريبة الأقسى على رفاه المواطن العراقي وعلى حيوية القطاع الخاص.

على الرغم من الجهود التشريعية الأخيرة، مثل إقرار قانون المساعدة القانونية في عام 2024 وإطلاق ضوابط التوقيع الإلكتروني في عام 2025، إلا أن الفجوة بين النص القانوني والأداء الواقعي لا تزال واسعة. تشير البيانات المرجعية المستقاة من مشروع العدالة العالمي **WJP** لعام 2024 إلى تصنيف العراق في المرتبة 140 من أصل 142 دولة، مع تراجع ملحوظ في مؤشرات العدالة الجنائية والمدنية وإنفاذ القوانين.[1] إلا أن الاعتماد الحصري على المؤشرات الدولية قد يغفل الديناميكيات المحلية المعقدة، مثل التفاعل بين القانون العشائري وقانون الدولة، أو تأثير الفصائل المسلحة على استقلالية القضاء.

يتضمن هذا التقرير تصميماً دقيقاً لمؤشر مركب يضم 30 مؤشراً فرعياً، صممت خصيصاً **لقياس الأداء الحقيقي للمنظومة العدلية** وأثره المباشر على حياة المواطن (مثل سرعة التقاضي، وتكلفة استرداد الديون، والحماية من التعسف). تم حساب خط الأساس الحالي للمؤشر بنتيجة كلية تقدر بـ **32%**، وهو ما يعكس أزمة هيكلية عميقة. وفي ختام التقرير، تم طرح خارطة طريق عملية لرفع هذه النتيجة بمقدار 10% خلال 12 - 18 شهراً، عبر حلول منخفضة الكلفة تركز على هندسة الإجراءات بدلاً من هندسة المنشآت، مستندين في ذلك إلى تحليل معمق لبيانات مجلس القضاء الأعلى، والبنك الدولي، وتقارير هيئة النزاهة.

القسم الأول: السياق الاستراتيجي – العدالة كركيزة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي

1.1 إعادة تعريف العدالة في السياق العراقي: من الأمن إلى الرفاه

في أدبيات التخطيط الاستراتيجي التقليدية، غالباً ما ينظر إلى قطاع العدالة كجزء من المنظومة الأمنية. بيد أن هذا التقرير يتبنى **مقاربة اقتصاديات القانون**، حيث ينظر إلى القضاء باعتباره الآلية الأساسية لتوزيع الموارد وحماية الأصول. في العراق، يؤدي ضعف إنفاذ العقود إلى ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال، مما يفرض علاوة مخاطر تمنع المصارف من إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تعيق خلق فرص العمل لجيش من الشباب العاطلين عن العمل.[3]

إن البيانات الصادرة عن البنك الدولي ومسح مشاريع الأعمال تشير بوضوح إلى أن العقبات القانونية ليست مجرد إجراءات روتينية، بل هي عوامل طاردة للاستثمار. عندما تستغرق تسوية النزاع التجاري أكثر من 500 يوم وتكلف نسبة عالية من قيمة المطالبة [5]، فإن الرفاه الاقتصادي للمجتمع يتآكل. وبالمثل، في الجانب الاجتماعي، عندما تعجز محاكم الأحوال الشخصية عن حسم قضايا النفقة والحضانة بسرعة، فإن ذلك يدفع الأسر التي تعيلها نساء نحو الفقر المدقع.

1.2 الثنائية القانونية: الدولة، العشيرة، والسلاح

يواجه تصميم أي مؤشر للعدالة في العراق عرقلة جدية تتمثل في التعددية القانونية. فبينما ينص الدستور على حصرية سلطة الدولة، يفرض الواقع هيمنة الأعراف العشائرية (السنينة) في مناطق واسعة، خاصة في الجنوب والريف. تشير الدراسات الميدانية إلى أن القضاة في محاكم البداءة والجنح غالباً ما يضطرون للمصادقة على الصلح العشائري لتسوية القضايا وتخفيف العبء عن المحاكم.[8]

من منظور الرفاه، تخلق هذه الثنائية مفارقة معقدة، فالعدالة العشائرية قد تكون أسرع وأكثر حسماً (رفاه قصير الأمد)، لكنها قد تنتهك حقوق الإنسان وتهمش سيادة القانون (خسارة رفاه طويل الأمد). لذلك، يتضمن المؤشر المقترح مقاييس لمدى الاعتماد على القضاء غير الرسمي كدليل على محاولات بطيئة من القضاء الرسمي في توفير البديل الفعال. إضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل تأثير السلاح المنفلت والفصائل المسلحة التي تعمل ضمن أو بموازاة الدولة، مما يخلق نوعاً من الحصانة الواقعية لبعض الجهات، وهو ما تم رصده في تقارير حقوق الإنسان لعام 2024 التي وثقت تدخلات في عمل القضاء.[10]

1.3 التحول الرقمي: بين الإعلان والواقع

شهد عام 2024 و2025 حراكاً حكومياً مكثفاً نحو الأتمتة، تمثل في إطلاق مجلس القضاء الأعلى لأنظمة إدارة القضايا إلكترونياً في بعض محاكم الاستئناف (الكرخ والرصافة)[12]، وإصدار تعليمات التوقيع الإلكتروني.[13] ومع ذلك، لا يزال المواطن الرقمي في العراق يصطدم ببيروقراطية ورقية متجذرة. إن الرفاه لا يتحقق بمجرد شراء الأنظمة البرمجية، بل بقدرة هذه الأنظمة على تقليل عدد الزيارات الفعلية للمحاكم وتقليص فرص الابتزاز والرشوة. يركز المؤشر المقترح على قياس **الأثر الملموس** للتحول الرقمي (مثل نسبة التبليغات القضائية الناجحة إلكترونياً) بدلاً من مجرد قياس وجود البنية التحتية.

القسم الثاني: منهجية وتصميم مؤشر الرفاه العراقي – محور العدل

2.1 هيكلية المؤشر والأوزان ومنهجية الاحتساب

تم تصميم المؤشر ليكون أداة تشخيصية دقيقة تتجاوز الانطباعات العامة. يتكون المؤشر من 5 ركائز (محاور فرعية)، يضم كل منها 6 مؤشرات دقيقة، ليكون المجموع 30 مؤشراً.

- **نطاق المؤشر:** من 0 إلى 100% (حيث تمثل 100% العدالة الناجزة والكاملة الداعمة للرفاه).
- **منهجية التقييم:** مزيج من البيانات الإحصائية الرسمية والتقارير الحكومية واستطلاعات الرأي المتخصصة مرفقة في مصادر نهاية التقرير.

آلية احتساب الوزنية والنتيجة الكلية:

تعتمد منهجية احتساب النتيجة النهائية على نموذج الأوزان التراكمية المتساوية للأقسام الرئيسية، حيث تم تخصيص وزن ثابت قدره 20% لكل ركيزة من الركائز الخمس (5 ركائز × 20% = 100%). ولضمان دقة القياس وعدم طغيان مؤشر على آخر، تم تقسيم وزن الركيزة بالتساوي على مؤشراتها الفرعية الستة، مما يعني أن كل سطر في الجدول (مؤشر فرعي) يحمل قيمة وزنية تعادل تقريباً 3.33 نقطة مئوية من المجموع الكلي.

يتم احتساب النتيجة عبر جمع النقاط التي يحققها كل مؤشر فرعي فعلياً، لتشكل مجموع نقاط الركيزة، ومن ثم تجمع نتائج الركائز الخمس لتظهر النتيجة الكلية كرقم واحد وموحد.

2.2 جدول مؤشرات الأداء الحقيقي (30 مؤشراً)

يوضح الجدول أدناه التصميم التفصيلي للمؤشرات، مع تحديد كيفية القياس ومبررات الرفاه المرتبطة بكل مؤشر، والمصادر المعتمدة للبيانات.

تسلسل	اسم المؤشر	القياس	الأثر على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	المصادر
المحور الأول: العدالة الاقتصادية وإنفاذ العقود الوزن النسبي: 20%				
1.1	**متوسط زمن حسم النزاع التجاري**	عدد الأيام من التسجيل حتى اكتساب الحكم الدرجة القطعية	التأخير يجمد السيولة النقدية ويؤدي لإفلاس المشاريع الصغيرة.[5]	بيانات المحكمة التجارية / مجلس القضاء
1.2	**تكلفة استرداد الدين**	النسبة المئوية من قيمة المطالبة (رسوم + محاماة)	ارتفاع الكلفة (حالياً >20%) يطرد الاستثمار ويعزز الاقتصاد النقدي.[5]	البنك الدولي / نقابة المحامين
1.3	**معدل استرداد الأصول في الإفلاس**	القيمة المستردة لكل دولار (سنت/دولار)	انخفاض المعدل يقتل سوق الائتمان ويمنع البنوك من الإقراض.[5]	البنك المركزي العراقي
1.4	**نزاعات الملكية العقارية**	متوسط الأشهر لحسم نزاع الملكية والسندات	استقرار الملكية هو أساس الائتمان العقاري والاستقرار الأسري.[14]	التسجيل العقاري / المحاكم المدنية
1.5	**فعالية المحاكم التجارية المتخصصة**	نسبة القضايا التجارية المحسومة في محاكم متخصصة	المحاكم المتخصصة (مثل بغداد) أسرع وأكثر كفاءة من المحاكم العامة.[15]	تقارير مجلس القضاء الأعلى
1.6	**ثقة المستثمر بالقضاء**	استطلاع رأي (0-10) حول الحيادية تجاه الشركات الحكومية	الثقة هي المحرك الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر.[16]	هيئة الاستثمار الوطنية

تسلسل	اسم المؤشر	القياس	الأثر على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	المصادر
المحور الثاني: العدالة الجنائية والأمن الإنساني الوزن النسبي: 20%				
2.1	**نسبة الموقوفين قيد التحقيق**	(الموقوفين دون حكم / إجمالي السجناء) × 100	النسب العالية (تصل لـ 30%) تعني حرمان المعيلين من العمل وتدمير الأسر.[17]	وزارة العدل / دائرة الإصلاح
2.2	**معدل اكتظاظ السجون**	(العدد الفعلي / الطاقة الاستيعابية) × 100	الاكتظاظ (وصل 300%) ينتهك الكرامة ويحول السجون لبؤر تطرف.[10]	وزارة العدل / مفوضية حقوق الإنسان
2.3	**الالتزام بالمدد الدستورية للتوقيف**	نسبة الموقوفين المعروضين على قاضٍ خلال 24 ساعة	الحماية من التعذيب والاختفاء القسري (المادة 19 دستور).[18]	نقابة المحامين / رصد المحاكمات
2.4	**معدل الإدانة في الجرائم الكبرى**	نسبة القضايا المحالة التي تنتهي بإدانة قضائية	مؤشر على كفاءة التحقيق والادعاء العام (الحد من الإفلات من العقاب).[19]	وزارة الداخلية / مجلس القضاء
2.5	**الأمان المجتمعي من الجريمة**	استطلاع شعور المواطن بالأمان ليلاً	أساس الصحة النفسية والنشاط الاقتصادي الليلي.[1]	استطلاعات WJP / الباروميتر العربي
2.6	**حيادية القضاء تجاه الفصائل**	تقييم الخبراء لاستقلالية القاضي في قضايا الأمن	التدخلات السياسية/المسلحة تقوض مبدأ **الجميع سواء أمام القانون**.[10]	تقارير الشفافية الدولية / خبراء

تسلسل	اسم المؤشر	القياس	الأثر على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	المصادر
المحور الثالث: الوصول للعدالة والإنصاف الاجتماعي الوزن النسبي: 20%				
3.1	**التغطية الفعلية للمساعدة القانونية**	الميزانية المصروفة فعلياً لدعم المعوزين قانونياً	تفعيل قانون 2024 لضمان حق الدفاع للفقراء.[20]	مفوضية حقوق الإنسان / الميزانية
3.2	**معدل الزواج خارج المحكمة**	نسبة عقود الزواج غير المسجلة رسمياً	الزواج الخارجي يحرم المرأة والطفل من الحقوق المالية والقانونية.[21]	مجلس القضاء / وزارة التخطيط
3.3	**سرعة تحصيل النفقة**	متوسط الأيام من رفع الدعوى حتى استلام أول دفعة	التأخير يعني الجوع المباشر للأسر المعيلة.	محاكم الأحوال الشخصية
3.4	**سهولة الوصول للمحاكم (للنساء)**	استطلاع حول المعوقات الاجتماعية/ الأمنية	قياس مدى قدرة المرأة على التقاضي دون إذن ذكوري أو خوف.[22]	هيئة الأمم المتحدة للمرأة / منظمات
3.5	**حماية حقوق الأقليات العقارية**	نسبة استعادة الممتلكات في المناطق المحررة	أساسي لعودة النازحين والتماسك المجتمعي في نينوى وكركوك.[23]	هيئة دعاوى الملكية / القضاء
3.6	**كلفة التقاضي بالنسبة للدخل**	(رسوم التقاضي / متوسط دخل الفرد)	إذا كانت العدالة باهظة، فهي حكر للأغنياء.	نقابة المحامين / الجهاز المركزي للإحصاء

تسلسل	اسم المؤشر	القياس	الأثر على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	المصادر
المحور الرابع: النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد الوزن النسبي: 20%				
4.1	**معدل إدانة كبار المسؤولين**	نسبة قضايا الفساد الكبير المنتهية بإدانة نافذة	قياس الفجوة بين محاسبة (صغار الموظفين) و("الحيتان").[24]	هيئة النزاهة / محكمة جنايات الفساد
4.2	**استرداد الأموال المنهوبة**	(الأموال المستردة فعلياً / الأموال المحكوم بها)	الأحكام بلا استرداد أموال لا تحقق الرفاه الاقتصادي.[24]	صندوق استرداد أموال العراق
4.3	**انتشار الرشوة في المحاكم**	نسبة المراجعين الذين دفعوا رشوة (تسهيل إجراءات)	الرشوة ضريبة غير قانونية ترهق كاهل المواطن وتضرب الثقة.[26]	استطلاعات النزاهة / UNODC
4.4	**الشفافية في نشر الأحكام**	نسبة القرارات القضائية المنشورة للعموم	النشر يحقق الرقابة المجتمعية ويوحد الاجتهاد القضائي.	مجلس القضاء الأعلى (الموقع الإلكتروني)
4.5	**الجدارة في التعيينات القضائية**	نسبة القضاة المعينين عبر المعهد القضائي (تنافسياً)	الحد من المحاصصة الحزبية في السلك القضائي.[27]	المعهد القضائي
4.6	**الثقة العامة بالقضاء**	نسبة المواطنين الذين يثقون بنزاهة المحاكم	المؤشر النهائي لشرعية النظام القضائي.[28]	الباروميتر العربي

تسلسل	اسم المؤشر	القياس	الأثر على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي	المصادر
المحور الخامس: الكفاءة والحداثة الإدارية الوزن النسبي: 20%				
5.1	**معدل حسم الدعاوى (Clearance Rate)**	(الدعاوى المحسومة / الدعاوى الواردة) × 100	أي نسبة أقل من 100% تعني تضخم التراكم القضائي (Backlog).[29]	التقرير السنوي لمجلس القضاء
5.2	**معدل تنفيذ الأحكام**	نسبة الأحكام المدنية المنفذة بالكامل خلال 6 أشهر	الحكم بلا تنفيذ هو حبر على ورق ويقوض هيبة الدولة.[30]	مديرية التنفيذ (وزارة العدل)
5.3	**معدل التبليغ القضائي الناجح**	نسبة التبليغات المسلمة من المحاولة الأولى	فشل التبليغ هو السبب الأول لتأجيل الدعاوى في العراق.	المحاكم / المبلغون القضائيون
5.4	**التحول الرقمي في الإجراءات**	نسبة المعاملات المنجزة عبر التوقيع الإلكتروني	تفعيلاً لضوابط 2025، يقلل الاحتكاك والفساد الإداري.[13]	وزارة الاتصالات / مجلس القضاء
5.5	**نسبة الكادر الإداري للقضاة**	عدد الموظفين الساندين لكل قاضٍ	نقص الكادر يجبر القاضي على العمل الكتابي ويقلل إنتاجيته.	وزارة العدل
5.6	**متوسط عدد التأجيلات للدعوى**	معدل عدد الجلسات حتى صدور الحكم	كثرة التأجيلات تزيد الكلفة النفسية والمادية على المواطن.	رصد المحاكمات

القسم الثالث: التحليل التشخيصي للفجوات (لماذا المؤشر منخفض؟)

بناءً على مراجعة الأدبيات والبيانات المتاحة لعامي 2024-2025، يقدر الأداء الحالي للمنظومة العدلية العراقية وفق هذا المؤشر بحوالي **32%**. وفيما يلي تحليل معمق لمواطن الخلل بناءً على البيانات البحثية:

3.1 الركود الاقتصادي الناتج عن ضعف الإنفاذ

تظهر البيانات أن العلاقة بين القضاء والاقتصاد في العراق تعاني من جلطة دموية. فعلى الرغم من نجاح تجربة المحكمة التجارية في بغداد في تسريع قضايا المستثمرين الأجانب[15]، إلا أن الغالبية العظمى من النزاعات المحلية (التي تخص الشركات الصغيرة والمتوسطة) تخضع للمحاكم العامة البطيئة. تشير البيانات الأرشيفية للبنك الدولي إلى أن إنفاذ العقد **قد يستغرق مئات الأيام**، مما يدفع البنوك لطلب ضمانات تعجيزية (غالباً عقارات تغطي **200%** من قيمة القرض). هذا السلوك الدفاعي من البنوك يخلق فجوة تمويلية تخنق القطاع الخاص **وتجبره على البقاء في اقتصاد الظل النقدي**، مما يحرم الدولة من الضرائب ويحرم الموظفين من الضمان الاجتماعي.

3.2 أزمة العدالة الجنائية: الاكتظاظ كقنبلة موقوتة

يعد وضع السجون العراقية مؤشراً خطيراً على تراجع الرفاه الإنساني. تشير التقارير إلى نسب اكتظاظ تصل إلى 300% في بعض المرافق[10]، مع وجود نسبة عالية من الموقوفين قيد التحقيق، الذين لم تصدر بحقهم أحكام.[17] هذا الواقع لا يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان فحسب، بل هو هدر اقتصادي هائل، حيث تنفق الدولة موارد طائلة على إيواء أبرياء محتملين، بينما تفقد أسرهم معيليها. كما أن اختلاط الموقوفين بجرائم بسيطة مع عتاة المجرمين في زنازين مكتظة يحول السجون إلى **أكاديميات للجريمة**، مما يهدد الأمن المستقبلي للمجتمع.

3.3 الفجوة الاجتماعية: المرأة والأقليات

على الصعيد الاجتماعي، تواجه الفئات الأضعف حواجز هيكلية. تبرز ظاهرة **الزواج خارج المحكمة** كأحد أخطر الممارسات التي تحرم النساء والأطفال من الحماية القانونية.[21] ورغم أن الدستور العراقي يضمن المساواة، إلا أن الواقع العملي ومحاولات تعديل قانون الأحوال الشخصية تثير مخاوف جدية من تراجع حقوق الحضانة والنفقة، مما يفاقم **ظاهرة تأنيث الفقر**. بالنسبة للأقليات، لا تزال نزاعات الملكية العقارية في مناطق سهل نينوى وكركوك تشكل عائقاً أمام عودة النازحين، حيث تعجز آليات هيئة دعاوى الملكية عن مواكبة حجم النزاعات المعقدة والتغيير الديموغرافي.[23]

3.4 النزاهة المفقودة والإفلات من العقاب

تمثل **قضية سرقة القرن** (سرقة الأمانات الضريبية) المثال الصارخ على فجوة النزاهة. فرغم الكشف عن الجريمة، إلا أن معدلات استرداد الأموال لا تزال ضئيلة جداً (قدرت بنحو 2% في بعض المراحل الأولية).[24] هذا العجز عن استرداد الأصول العامة يرسل رسالة سلبية للمجتمع بأن الجريمة الكبرى تفيد، ويقوض جهود التنمية لأن الأموال المنهوبة كان يمكن أن تمول المستشفيات والمدارس. كما أن الانتقائية في الملاحقة القضائية، حيث يحاسب صغار الموظفين بينما يفلت كبار المسؤولين المحميين سياسياً، تضرب مؤشر الثقة العامة في الصميم.[25]

القسم الرابع: خارطة طريق عملية لرفع المؤشر بنسبة 10%

للانتقال بالمؤشر من مستوى **32%** إلى **42%** خلال مدى زمني قصير (12-18 شهراً)، يجب التركيز على حلول إجرائية لا تتطلب تشريعات برلمانية معقدة أو موازنات انفجارية. تعتمد الخطة التالية على مبدأ النقاط الساخنة لمعالجة الاختناقات الأكثر تأثيراً.

الحل الأول: التبليغ الرقمي الملزم (رفع الكفاءة والسرعة)

- **المشكلة:** ما يقارب 40% من تأجيلات المحاكم تعود لفشل التبليغ الورقي للمدعى عليه (عدم الاستدلال على العنوان، غياب المبلغ، إلخ).
- **الحل:** تفعيل مادة قانونية في القواعد الإجرائية (استناداً لقانون التوقيع الإلكتروني 2012 وتعليمات 2025) تجعل التبليغ عبر الرسائل النصية (SMS) وتطبيقات التراسل المعتمدة (مثل الواتساب المرتبط برقم الهاتف المسجل في البطاقة الوطنية) تبليغاً قانونياً ملزماً ومنتجاً لآثاره.
- **التكلفة:** منخفضة جداً (ربط برمجيات مجلس القضاء بقاعدة بيانات الهواتف الوطنية).
- **الأثر:** رفع مؤشرات (5.3، 5.6، 1.1). تقليص زمن التقاضي بنسبة لا تقل عن 25%، مما يرفع الكفاءة العامة للمحاكم ويوفر وقت القضاة والمحامين.

الحل الثاني: توسيع نموذج القضاء التجاري (تحفيز الاقتصاد)

- **المشكلة:** نجاح المحكمة التجارية في بغداد محصور جغرافياً، بينما تعاني البصرة (عاصمة النفط) ونينوى من بطء المحاكم العامة في حسم النزاعات التجارية.
- **الحل:** إصدار قرار إداري من مجلس القضاء الأعلى بتشكيل محاكم تجارية متخصصة في البصرة ونينوى، باستخدام المباني الحالية وإعادة توزيع القضاة المدربين، دون الحاجة لبناء مجمعات جديدة.
- **التكلفة:** منخفضة (إدارية وتنظيمية).
- **الأثر:** رفع مؤشرات (1.1، 1.5، 1.6). تسريع دوران رأس المال في المحافظات المنتجة، وزيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، مما ينعكس إيجاباً على الرفاه الاقتصادي في الجنوب والشمال.

الحل الثالث: قضاة التحقيق المتنقلون (تخفيف الاكتظاظ)

- **المشكلة:** الاكتظاظ الهائل في السجون بسبب بطء إجراءات التحقيق وتأخر البت في إخلاء السبيل بكفالة للجرائم البسيطة.
- **الحل:** تشكيل فرق قضائية متنقلة (قضاة خفر) تتواجد داخل مراكز التوقيف الكبرى (مثل سجن الناصرية المركزي أو التاجي) بصلاحيات فورية للبت في طلبات الكفالة وإخلاء السبيل للجرائم غير الخطرة، بدلاً من نقل الموقوفين للمحاكم (وهو ما يتأخر غالباً لعدم توفر عجلات النقل).
- **التكلفة:** متوسطة (بدلات نقل وساعات عمل إضافية للقضاة).
- **الأثر:** رفع مؤشرات (2.1، 2.2، 2.3). تخفيف الضغط على السجون بنسبة قد تصل لـ 15-20%، وتوفير ملايين الدنانير يومياً من كلف إطعام وحراسة الموقوفين، فضلاً عن الأثر الاجتماعي بلم شمل الأسر.

الحل الرابع: شراكة المساعدة القانونية (الوصول للعدالة)

- **المشكلة:** إقرار قانون المساعدة القانونية لعام 2024 خطوة ممتازة، لكن ميزانية الدولة قد لا تسمح بتعيين جيش من المحامين الحكوميين فوراً.
- **الحل:** عقد شراكات استراتيجية بين وزارة العدل ونقابة المحامين والعيادات القانونية في الجامعات، يتم بموجبها احتساب ساعات الدفاع المجاني التي يقدمها المحامون للفقراء كجزء من متطلبات الترقية المهنية أو الإعفاء الضريبي الجزئي.
- **التكلفة:** منخفضة (إعفاءات ضريبية بسيطة مقابل خدمة اجتماعية كبيرة).
- **الأثر:** رفع مؤشرات (3.1، 3.4، 3.6). ضمان حق الدفاع للفئات الهشة، وتعزيز الثقة بالنظام العدلي.

الخاتمة

إن الانتقال بالمنظومة العدلية العراقية من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة تحقيق الرفاه لا يتطلب بالضرورة موازنات استثمارية ضخمة أو مبانٍ فارهة. يظهر تحليل البيانات في هذا التقرير أن العوائق الرئيسية هي عوائق إجرائية وإدارية بالدرجة الأولى. إن تبني المؤشر كأداة قياس دورية سيمكن صانع القرار من رؤية العدالة ليس كساحة للعقاب، بل كمحرك للاقتصاد وضامن للسلم الأهلي.

إن تطبيق الحلول المقترحة (التبليغ الرقمي، المحاكم التجارية، القضاء المتنقل) كفيل برفع كفاءة النظام بشكل ملموس وسريع، مما يعيد بناء جسور الثقة المتهالكة بين المواطن والدولة، ويؤسس لبيئة قانونية جاذبة للاستثمار وحامية للكرامة الإنسانية، وهو الجوهر الحقيقي للرفاه.

المصادر

1. World Justice Project Rule of Law Index 2024 - WJP https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/downloads/WJPIndex2024.pdf
2. WJP Rule of Law Index | Global Insights https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global/2024
3. Iraq Country Partnership Framework FY2022-FY2026 - World Bank https://documents1.worldbank.org/curated/en/914101628604096499/pdf/Iraq-Country-Partnership-Framework-for-the-Period-FY2022-FY2026.pdf
4. Risk and Reward: Transforming SME Financing in Iraq - Frankfurt School Blog https://blog.frankfurt-school.de/risk-and-reward-transforming-sme-financing-in-iraq/
5. Doing Business in Iraq - World Bank Group https://archive.doingbusiness.org/en/data/exploreeconomies/iraq
6. The Politics of Personal Status Law in Egypt and Iraq - Carnegie Endowment https://carnegieendowment.org/research/2025/11/the-politics-of-personal-status-law-in-egypt-and-iraq?lang=en
7. Iraq: Personal Status Law Amendment Sets Back Women's Rights - HRW https://www.hrw.org/news/2025/03/10/iraq-personal-status-law-amendment-sets-back-womens-rights
8. The Resolution of Disputes in State and Tribal Law in South Iraq - Cambridge https://www.cambridge.org/core/books/negotiating-state-and-nonstate-law/resolution-of-disputes-in-state-and-tribal-law-in-the-south-of-iraq/5A7945331BEE7512A98F690C4470F981
9. STATE LAW AND TRIBAL JUSTICE IN IRAQ: (1914–2022) - Stanford Stacks https://stacks.stanford.edu/file/qg868fs3559/Genat%20Melisande%20State%20Law%20and%20Tribal%20Justice%20in%20Iraq%20Dissertation%202023-augmented.pdf
10. 2024 Country Reports on Human Rights Practices: Iraq - U.S. State Dept https://www.state.gov/reports/2024-country-reports-on-human-rights-practices/iraq
11. Iraqi militias divided on disarming and accepting government control - FDD https://www.fdd.org/analysis/2025/12/23/iraqi-militias-divided-on-disarming-and-accepting-government-control/
12. SJC Technology and Systems: Case Management System Achievement https://sjc.iq/view-en.67654/
13. Iraq Launches Electronic Signature for Digital Transformation - ALSAIF Law Firm https://saiflaw.com/news/iraq-electronic-signature-digital-transformation/
14. Iraq Judicial System and Grand Corruption Cases Report - UNDP https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-09/UNDP_IQ_TM_First_Report_English_F.pdf
15. Commercial Law I: Contracts - Stanford Law https://law.stanford.edu/wp-content/uploads/2018/04/ILEI-Commercial-Law-I_-2013.pdf

المصادر

16. 2024 Investment Climate Statements: Iraq - U.S. Department of State https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/iraq
17. Iraq | World Prison Brief https://www.prisonstudies.org/country/iraq
18. IRAQ 2023 HUMAN RIGHTS REPORT - U.S. Department of State https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/03/528267_IRAQ-2023-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf
19. Trends in Homicide: What You Need to Know - Council on Criminal Justice https://councilоncj.org/homicide-trends-report/
20. People Centered Justice: Information and Legal Aid Law - IRC https://www.rescue.org/sites/default/files/2024-06/IRC%20Article%20-%20People%20Centered%20Justice_%20Iraq%E2%80%99s%20Right%20of%20Access%20to%20Information%20Law%20and%20Legal%20Aid%20Law%201.pdf
21. The Impact of Unregistered Marriages on Rights in Iraq - HRW https://www.hrw.org/report/2024/03/03/my-marriage-was-mistake-after-mistake/impact-unregistered-marriages-womens-and
22. Iraq: One Third of Marriages End in Divorce or Separation - Daraj https://daraj.media/en/iraq-one-third-of-marriages-end-in-divorce-or-separation/
23. The Status of Land Seizures Targeting Minority Communities - U.S. State Dept https://www.state.gov/wp-content/uploads/2025/08/Report-Status-of-Land-Seizures-in-Iraq-006176-HRC1161039-Accessible-7.22.2025.pdf
24. Iraq Country Report 2024 - BTI Transformation Index https://bti-project.org/en/reports/country-report/IRQ
25. UNDP Report: Progress in Prosecutions and Justice Reform in Iraq - UN https://iraq.un.org/en/289729-undp%E2%80%99s-report-signal-progress-prosecutions-stronger-convictions-and-need-continued-justice
26. CORRUPTION AND INTEGRITY CHALLENGES IN THE PUBLIC SECTOR OF IRAQ - UNODC https://www.unodc.org/documents/publications/2013_Report_on_Corruption_and_Integrity_Iraq.pdf
27. Iraq - Transparency.org https://www.transparency.org/en/countries/iraq
28. WJP Rule of Law Index | Global Insights Dashboard https://worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/global
29. The Chief Justice's Annual Statistics Report on the Supreme Court for 2023 https://parishcourt.gov.jm/sites/default/files/THE%20CHIEF%20JUSTICE%27S%20ANNUAL%20STATISTICS%20REPORT%20ON%20THE%20SUPREME%20COURT%20FOR%202023__DRT_.pdf
30. Official Gazette of Iraq Execution Law - Iraqi Ministry of Justice https://moj.gov.iq/upload/pdf/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%20-%20Copy.pdf
31. The Baghdad Commercial Court: What You Should Know - Al Tamimi & Co https://www.tamimi.com/law-update-articles/the-baghdad-commercial-court-what-you-should-know/
32. Worldwide Governance Indicators - DataBank - World Bank https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators

مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - **N**egotiation - **G**rowth - **O**ptimization

PROJECT DEVELOPMENT OFFICE

Luck is a Strategy

" We don't wait for luck, we engineer it "

مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - Negotiation - Growth - Optimization

تواصل معنا

Website:
dngo.org

Facebook:
مكتب تطوير المشاريع

WhatsApp:
+9647840222307

Email:
info@dngo.org